بين الأمن والتنمية .. الاستحقاقات الصعبة أمام المرشحين في انتخابات رئاسة مصر

محمد بسيوني عبد الحليم

مضى على ثورة يناير 2011 ما يزيد على ثلاث سنوات، دون أن تشهد الدولة المصرية تحولات محورية تستجيب لفكرة الثورة بمثاليتها وطموحاتها. فالثورات بطبيعتها ترفع شعارات مراوحة للواقع الذى ثارت عليه، والمؤسسات التقليدية العاجزة عن الاستجابة لاحتياجات المجتمع المتزايدة. ولكن بمرور الوقت، بدا أن عبارة "عيش، حرية، عدالة اجتماعية" ليست سوى شعار تنادى به المحتشدون في ميدان التحرير، دون أن يتنقل إلى واقع ما بعد الثورة. وهكذا، تأجلت أحلام الثورة، ووقعت الدولة في مأزق المرحلة الانتقالية الممتدة. وانكشف عجز الحكومات المتعاقبة عن تلبية مطالب المواطنين.

ودخلت المرحلة الانتقالية منعطفا جديدا بعد اسقاط المصريين لحكم الإخوان في 30 يونيو، حيث تم الإعلان بعدها عن خارطة طريق جديدة. بيد أن الوضع السياسي بات أكثر تعقيدا، لاسيما مع تزايد حدة الأزمات التي يعانيها المجتمع. وهكذا وجدت أزمات مؤجلة، وملفات ممتدة لسنوات ستشكل تحديا حقيقيا أمام الرئيس القادم، فور وصوله لسدة الحكم.

مشهد مختلف

يبدو مشهد الانتخابات الرئاسية مختلفا بدرجة أو بأخرى عن الانتخابات الرئاسية السابقة التي أجريت في عام 2012 . فقد تراجع تأثير تيار الإسلام السياسي في المشهد الانتخابي، عقب سقوط حكم جماعة الإخوان، وما ارتبط بذلك من تآكل الحاضنة المجتمعية لذلك التيار، ومن ثم سيدخل تيار الإسلام السياسي الانتخابات، وهو يعاني تبعات ما حدث خلال الشهور الأخيرة، فثمة قطاع داخل التيار - المنضوي تحت لواء تحالف دعم الشرعية - يرفض ترتيبات خريطة الطريق والعملية السياسية برمتها.

وبالتالي، فهو لن يرشح ممثلا له في الانتخابات. وعلى الجانب الآخر، فإن القطاع المؤيد لترتيبات خريطة الطريق من داخل التيار الإسلامي سيكتفي بدعم أحد المرشحين (وبصورة أدق وزير الدفاع السابق المشير عبد الفتاح السيسي) دون أن يطرح مرشحا ممثلا له.

علاوة على ما سبق، فقد تراجع عن المشهد الانتخابي بعض الوجوه التي ظهرت في الانتخابات الرئاسية الماضية، حيث أعلن رئيس حزب مصر القوية، عبد المنعم أبو الفتوح، وكذلك الناشط الحقوقي، خالد علي، عن اعتزامهما عدم الترشح في الانتخابات القادمة، ومن ثم تنحصر المنافسة بشكل كبير بين وزير الدفاع السابق، المشير عبد الفتاح السيسي، ومؤسس التيار الشعبي، حمدين صباحي، حيث يدخل كلا المرشحين الانتخابات وهو يستند إلى رصيد شعبي.

فمن ناحية، يعتمد المشير السيسي على شعبيته التي اكتسبها خلال الشهور الأخيرة، ورصيد الثقة الذي يحظى به المرشح ذو الخلفية العسكرية، إذ إن قطاعا لا يستهان به من المواطنين يثق بدرجة أكبر في نمط رجل الدولة المرتكز على خبرة مؤسساتية سابقة، ويعتقد أنه الأجدر بإدارة الدولة. ومن ناحية أخرى، يعول حمدين صباحي كثيرا على تاريخه السياسي في المعارضة، وتمكنه من حصد المركز الثالث في الانتخابات الرئاسية السابقة، كما أنه يطمح إلى طرح نفسه كمرشح معبر عن التيار الثوري.

تحديات صعبة

وبعيداً عن هذه التباينات، فإن الواقع الراهن يفرض على الرئيس القادم عددا من التحديات، من الجائز اختزالها فيما يلي:

أولا - معضلة الأمن، وهو ملف أكثر ارتباطاً بالسياقات التي أفرزتها الثورة على مدى الأعوام الماضية، والتي انطوت على محفزات للعنف تمحورت حول مفهومي الاستقطاب السياسي، وانحسار دور الدولة، إذ إن واقع ما بعد الثورة شهد تنامياً في حدة الاستقطاب السياسي الذي استحضر معه ثنائيات كثيراً ما كانت توصف بأنها تتوارى خلف مطلب إسقاط النظام، وصار سؤال الهوية هو محور الصراع داخل المجتمع. وعلى أساسه، تتم عملية الفرز السياسي والمجتمعي. وعشية سقوط حكم جماعة الإخوان، أضفى على المشهد السياسي المزيد من عوامل الانقسام التي شكلت بدورها مغذيات للعنف.

واستصحب هذا الاستقطاب معه إشكالية أخرى تمثلت في تراجع نفوذ الدولة وانسحابها من الفضاءات التي تعد حكراً عليها، ومن ثم ظهرت ثقافة الكيانات الموازية كمسار بديل للدولة الضعيفة، وتزايدت أحداث العنف التي تراوحت بين الاشتباكات الجماعية، والتصدى للمظاهرات وفضها، فضلاً عن الهجمات الإرهابية المسلحة، واستهداف الأفراد والممتلكات.

وفي هذا الصدد، سيكون الرئيس القادم مطالبا بالتفاعل مع هذه المعطيات، وإيجاد صيغة موائمة تعيد الدولة إلى مجالها الذي انسحبت منه لتكون قادرة على فرض الأمن، وفي الوقت ذاته يتم طرح رؤية متماسكة لتسوية محفزات العنف داخل المجتمع.

ثانيا - الأوضاع الاقتصادية، أفضت التحولات التي شهدتها الدولة خلال مرحلة ما بعد الثورة إلى أوضاع اقتصادية متأزمة، كان أبرز ملامحها تراجع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تشير تقارير رسمية- صادرة عن الهيئة العامة للاستثمار- إلى أن معدل النمو الاقتصادي بلغ خلال عام (2013/2012) 2.1% ، وهو معدل منخفض مقارنة بسنوات ماضية. كما تشير النشرة الإحصائية (مارس 2014) الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن معدل التضخم وصل إلى 10.2% في شهر فبراير الماضي، وهو معدل مرتفع يعكس تردى الأوضاع الاقتصادية، كما ارتفع معدل البطالة ليصل إلى 13.4% في الربع الرابع من عام 2013 . واتساقا مع هذه الأوضاع، تراجعت الاستثمارات الأجنبية، وعوائد السياحة، وباتت الدولة أكثر اعتمادا على الدعم والمنح الخارجية.

وعطفا على هذه المعطيات، سيكون على مؤسسة الرئاسة التعامل مع الأوضاع الاقتصادية عبر ثلاثة مستويات. يتصل المستوى الأول بتطوير رؤية تنموية تكرس لنموذج اقتصادي إنتاجي يعتمد على المقومات الداخلية، وليس مجرد ارتكان على دعم الخارج، خاصة أن هذه المقاربة (مقاربة الدعم الخارجي، سواء من خلال المساعدات الخليجية، أو حتى السعي للحصول على قرض صندوق النقد الدولي) أثبتت عدم قدرتها على النهوض الحقيقي باقتصاد الدولة.

ويرتبط المستوى الثاني بين قضية العدالة الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية، فقد ظلت قضية العدالة الاجتماعية قضية مركزية في خطاب الثورة، ومن ثم تستلزم أي مقاربة اقتصادية أن تأخذ في حسبانها قضية العدالة الاجتماعية، فتحقيق إنجاز في هذا الملف يمكن أن يشكل إطارا داعما للسياسات الاقتصادية، فيما ينصرف المستوى الأخير إلى التعاطي الإيجابي مع مشكلة إمدادات الوقود والطاقة الكهربائية كأحد أبعاد المأزق الاقتصادي القائم، وسيتحدد بناء على كيفية معالجة تلك المشكلة طريقة تفاعل قطاع مجتمعي واسع مع السلطة الحاكمة، خاصة أن مشكلة الوقود والكهرباء كانت من العوامل الرئيسية التي سرّعت من وتيرة السخط المجتمعي على حكم جماعة الإخوان، وإنهائه في نهاية المطاف.

ثالثا - ثنائية المعارضة والسلطة، فقد أصبحت المعادلة السياسية المصرية أكثر تعقيدا، وتخلت المعارضة السياسية عن حالة السكون، وغياب التأثير التي ظلت تعانيها لعقود. وفي غمار المنافسة السياسية القائمة بين من في السلطة (سواء كان المجلس العسكري في فترة ما بعد إسقاط نظام مبارك، أو أثناء حكم جماعة الإخوان، أو حتى النظام الحاكم حاليا) والمعارضة، كانت العلاقة ليست على ما يرام، ولم يعد التنافس بين الطرفين مقصورا على الأروقة الداخلية، ولكنه امتد بكافة تجاذباته إلى الشارع، واستدعيت مكونات مجتمعية عديدة في هذا الصراع السياسي الذى كان العنف أحد متلازماته الجوهرية.

وتتسم المعارضة السياسية في الوقت الراهن بخلافات بينية واضحة، فثمة قطاع منتم لجماعة الإخوان والقوى المتحالفة معها (تحالف دعم الشرعية)، وهو قطاع رافض لترتيبات خريطة الطريق بعد 30 يونيو ، كما تتضمن المعارضة قطاعا آخر كان ضمن تكتل الثلاثين من يونيو الذى أسقط حكم جماعة الإخوان، ولكن بمرور الوقت، زادت الهوة بين هذا القطاع والسلطة الحاكمة على خلفية عدد من القضايا، أهمها الخلاف حول الدستور، وقانون التظاهر، وتراجع قدرة السلطة على تحقيق إنجاز فعلي يتجاوز الأوضاع المتردية.

وهنا، سيكون على الرئيس القادم المفاضلة بين ثلاثة خيارات في التعامل مع المعارضة، الخيار الأول: أن يعتمد نهجا أكثر تصادما مع المعارضة بكافة مكوناتها بصورة يمكن أن تهدد استقرار الحكم، وتخلق بيئة محفزة للانفسامات المجتمعية. بينما يفترض الخيار الثاني أن تتبنى مؤسسة الرئاسة آليات توافقية تصالحية مع المعارضة بمختلف أطيافها، بغية إرساء قواعد تأسيسية لعملية تحول ديمقراطي، أما الخيار الأخير، فهو الارتكان إلى آليات لتصنيف المعارضة، بحيث يتم استبعاد التيار الرافض لخريطة الطريق من العملية السياسية، وإيجاد مساحة توافقية مع قوى المعارضة الأخرى.

رابعا - السياسة الخارجية، حينما اندلعت ثورة 25 يناير 2011 ، كان ثمة تساؤل مطروح حول إمكانية تأسيس الحالة المصرية نموذجا مغايرا في السياسة الخارجية يُحدث قطيعة مع الأطر التقليدية التي ظلت مستقرة لعقود. بيد أن السنوات التالية على الثورة أثبتت عدم قدرة مؤسسات الدولة على صياغة رؤية جديدة متماسكة للسياسة الخارجية. وحتى المقاربات التي تم استدعاؤها في هذا السياق، اتضح أنها لا تعدو أن تكون مجرد أحاديث إعلامية، وزيارات مسئولين لقوى دولية مختلفة لا ترقي في حد ذاتها إلى أن تكون تعبيرا عن مرحلة جديدة في السياسة الخارجية. وبوجه عام، تثير السياسة الخارجية قضايا مهمة، يتعين على مؤسسة الرئاسة الاستجابة لها منها :

- العلاقات المصرية- الأمريكية، والتي شهدت تأزما واضحا في الآونة الأخيرة انكشف مع الموقف الأمريكي المراوغ في توصيف ما جرى في 30 يونيو و3 يوليو 2013 ، وعدم الاستقرار على إعطاء توصيف محدد للمشهد يمكن أن يرضي النظام الحاكم في مصر، والذى يرى أن إسقاط جماعة الإخوان المسلمين تم عبر ثورة شعبية لا تختلف عن ثورة 25 يناير 2011 ، فضلاً عن توظيف الإدارة الأمريكية لورقة المساعدات للضغط على الجانب المصري، وبزوغ أصوات داخل الكونجرس تطالب بتعليق المساعدات الأمريكية لمصر، لأن ما حدث كان انقلابا عسكريا من وجهة نظرها.

- سد النهضة، يعد إحدى القضايا الملحة في الوقت الراهن، فهي قضية يتماهى فيها الداخل مع الخارج بصورة أكبر من غيرها من قضايا السياسة الخارجية، إذ إن إثيوبيا مصرة على استكمال بناء سد النهضة، دون أن تأخذ في الحسبان الحقوق التاريخية للقاهرة في مياه النيل، وهو ما سينعكس بصورة حتمية على حصة مصر من مياه النيل، والتكريس لأزمات اقتصادية واجتماعية حادة.

محددات الإنجاز

تطرح الأدبيات السياسية أنماطا عديدة للقيادة السياسية، من ضمنها القيادة التحويلية transformational leadership والتي تصلح لأن تكون مدخلا للاقتراب من نموذج الرئاسة الذي تحتاج إليه الدولة المصرية، فهذا النمط من الرئاسة (القيادة التحويلية) يمتلك القدرة على التأثير في الآخرين وتوجيههم بهدف إحداث تغيير جوهري في الواقع القائم، ويتم توظيف الأزمات لإعطاء زخم أكبر لمحاولات الإصلاح، وتعزيز الشعور المجتمعي بمدى إلحاحية الحاجة للتغيير. وإجمالا، يمكن القول إن قدرة الرئيس القادم على الاستجابة للتحديات ترتهن ببعض المحددات:

أولا- مدى قدرة الرئيس القادم على الحصول على دعم المؤسسات البيروقراطية التي تحظى بوضعية أقوى من المؤسسات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي فإن تمكن مؤسسة الرئاسة من تحقيق إنجاز فعلي يرتبط بدرجة أو بأخرى بالتوافق مع البيروقراطية، وتطويع هذه المؤسسات التقليدية - بما تحمله من سمات الجمود، وصعوبات الإصلاح الهيكلي - كي لا تقف حجر عثرة أمام التغيير، وسياسات السلطة الجديدة.

ثانيا- البحث عن مقاربات أكثر رشادة في التعاطي مع متطلبات السلطة والمعارضة، وهو ما يعني التفاعل العقلاني الكفء مع الواقع السياسي، لاسيما مع ما يتصف به من عدم الاستقرار، وتزايد حدة الاستقطاب، وهيمنة الثنائيات الإختزالية. وفي هذا السياق شبه الفوضوي، يتم استحضار مقولات تشدد على مركزية أفكار من قبيل المصالحة الوطنية (المرتبطة بالعدالة الانتقالية)، والتوافق أو الإجماع، حيث يشير توفيق السيف في كتاب (رجل السياسة.. دليل في الحكم الرشيد) إلى أن "النظام السياسي الذي يفتقر إلى الإجماع لا يمكن إلا أن يكون فوضويا منعدم السمات، وعديم الاستقرار".

ثالثا- الحيلولة دون تآكل شرعية السلطة بوتيرة متسارعة، وذلك عبر تحقيق إنجازات في ملفات الاقتصاد والعدالة الاجتماعية. فخلال ما يربو على الأعوام الثلاثة، لم تراوح قضية العدالة الاجتماعية مكانها، وتوالت الإحباطات المجتمعية، وأخفقت الحكومات المتوالية في الوفاء بتعهداتها فيما يتعلق بقضية مثل الحدين الأدني والأقصى للأجور، بالرغم من كونها جانبا بسيطا من جوانب العدالة الاجتماعية، ومن هنا المنطلق، فإن شروع الرئيس القادم في تحريك مثل هذه الملفات سيعزز من شرعية سلطته، ويقلل من حدة السخط المجتمعي.

رابعا- التأسيس لرؤية مختلفة للسياسة الخارجية تتعامل معها من منظور براجماتي، بعيدا عن الأطر الداعمة لفكرة السياسة الخارجية التابعة التي تقلص من مكاسب الدولة لمصلحة أطراف دولية أخرى، ويفترض هذا المسار أن يكون الهدف الأول للسياسة الخارجية هو تحقيق مصالح الدولة، والاستناد لهذه الرؤية في التفاعل مع الولايات المتحدة وإثيوبيا في المقام الأول، وإقامة علاقات خارجية متنوعة تحول دون تعرض الدولة لضغوط تقيد من خياراتها.

عن مجلة «السياسة الدولية»

خيارات العالم العربي

مروان المعشر *

لا بد أن الهدف الأساسي لليقظة العربية عندما بدأت في عام 2011 كان يدور حول تعزيز التعددية والديمقراطية، وهما القضيتان اللتان أعملتهما يقظة العالم العربي الأولى المناهضة للاستعمار في القرن العشرين.

ولكن بعد ثلاث سنوات من النضال بدأت هذه العملية تخطو أولى خطواتها إلى الأمام للتوّ فقط. ترى هل تنجح اليقظة العربية الثانية في تحقيق أهدافها أخيراً؟

تتوقف الإجابة عن هذا التساؤل على النموذج الذي قد تستخدمه البلدان العربية من بين ثلاثة نماذج لتوجيه وإدارة انتقالها: نموذج تشاركي بعيد النظر يهدف إلى بناء الإجماع، أو نهج يقوم على استئثار الفائز بكل شيء ويستبعد شرائح كبيرة من السكان، أو نهج تدميري لا توقفه حدود ويركز على بقاء النظام فحسب.

والواقع أن هذه النماذج تعكس الفوارق الشاسعة بين الظروف الحالية في مختلف البلدان العربية وآفاقها في المستقبل.

وتُعد تونس أقوى مثال للنموذج التشاركي، حيث شكّلت المعارضة السابقة حكومة ائتلافية من دون تدخل عسكري. بطبيعة الحال، لم تكن العملية سهلة بسيرة، لكن بعد صراع متوتر أدرك التونسيون أن التعاون هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

في شهر فبراير/شباط الماضي، أقرّت تونس الدستور الأكثر تقدمية في العالم العربي، والذي يرسخ المساواة بين الرجال والنساء، وينص على التداول السلمي للحكم، ويعترف بحرية المعتقد، وهي خطوة غير مسبوقة في المنطقة، وحظيت بدعم القوى الإسلامية والعلمانية على حد سواء. وتجسد تجربة تونس الالتزام بما ترمز له اليقظة العربية الثانية من التعددية والديمقراطية.

وما يدعو إلى التفاؤل أن تونس ليست وحدها على هذا المسار، فقد باشرت كل من اليمن والمغرب عملية سياسية شاملة نسبيا، حيث تسعى اليمن إلى إقامة حوار وطني، وتشكل المغرب حكومة ائتلافية.

بيد أن هذا النموذج فشل في فرض سيطرته بالعديد من البلدان الأخرى. ولنتأمل هنا حالة مصر، التي لاحقت النهج الثاني الإقصائي، حيث تتصور الأطراف كافة أنها تحتكر الحقيقة ويجوز لها بالتالي أن تتجاهل خصومها أو تقمعهم.

وقد تبنى الإسلاميون في مصر بقيادة جماعة الإخوان المسلمين هذه الفلسفة حين كانوا في السلطة، والآن تتبنى النهج نفسه القوى العلمانية التي أطاحت بهم في انقلاب يوليو/تموز الماضي العسكري.

باختصار، أصبحت السياسة المصرية أشبه بمباراة حاصلها صفر، وكان الحاصل صفرا حقا. فلا تزال البلاد مبتلاة بالتهديدات الأمنية والقوضى الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي، وهي المشاكل التي لا يستطيع أيّ المعسكرين أن يحلها منفردا نظرا لحجمها الهائل.

وإذا لم يبدأ زعماء الجانبين العمل معا، فإن يقظة مصر سوف تظل حلما بعيد المنال، وسوف يعاني المواطنون العاديون من العواقب الاجتماعية والاقتصادية.

ولكن النهج الثالث -الذي تجسده حالة سوريا- هو الأكثر تدميرا، فلن يتوقف نظام الرئيس بشار الأسد عند أي حد في سعيه إلى الفوز بما تحول إلى لعبة حياة أو موت. ومن ناحية أخرى، تظل المعارضة مجزأة، وهو ما يخلق فراغا أمنيا تستغله الجماعات المتطرفة، التي تتألف إلى حد كبير من مقاتلين أجانب.

وكانت النتيجة تلك الحرب الأهلية المروعة التي حصدت بالفعل أرواح 150 ألف إنسان على الأقل، وأجبرت الملايين على الفرار من منازلهم، ولا تلوح في الأفق أية نهاية قريبة لهذه المأساة.

وتقدم الفوارق الصارخة بين هذه النماذج الثلاثة ونتائجها درسا واضحا: فالتشاركية هي الطريق الوحيد إلى الاستقرار، وبالاستعانة بالنهج الصحيح، يصبح بوسع أي بلد أن ينجح في بناء مستقبل أفضل.

بطبيعة الحال، لم يكن تحديد المسار الذي اتخذته اليقظة العربية الثانية قائما بالكامل على حدود وطنية، فقد تغلغلت المحظورات القديمة عبر العالم العربي. وعلى وجه التحديد، عجزت القوتان اللتان هيمنتا على الساحة السياسية لفترة طويلة -الحكام العلمانيون العسكريون أو أولئك الذين تدعمهم المؤسسة العسكرية غالبا، والمعارضة الدينية- عن الحفاظ على مكانتهما الحصينة، واليوم أصبحت هاتان القوتان عُرضة على نحو متزايد لذلك النوع من الانتقاد الذي يميز الأنظمة الديمقراطية، وفي العديد من البلدان العربية بات من المقبول أن يكون النظام ليبراليا.

وعلى الرغم من انهيار النظم الاجتماعية الجامدة، التي طالما عرقلت التقدم في العديد من البلدان العربية على مدى السنوات الثلاث الماضية مع تحول الليبرالية إلى رؤية عالمية أكثر قبولا، فإن تجربتي مصر وسوريا تثبتان أن أهداف اليقظة العربية الثانية لم تكن مشتركة في كل البلدان.

فلا تزال الخصومات القديمة والهوس بالإيديولوجية والعادات الهدامة تعترض سبيل الجهود الرامية إلى إيجاد حلول حقيقية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

إن المجتمعات العربية تستحق الأفضل. وكما أثبتت تجربة تونس، فإذا تبنت هذه المجتمعات مبادئ التعددية السياسية والتشاركية فسوف يكون بوسعها أن تحقق الأفضل دوما.

عن "الجزيرة نت"

*الكاتب هو وزير وزير خارجية ونائب رئيس وزراء الأردن سابقا

«الترانسفير» أنجز في حمص... بعد فناء المدينة !

حازم الامين

انتصر النظام السوري على حمص بعد سنتين ونصف سنة من الحرب المتواصلة، وستة ونصف سنة من الحصار المطبق. وبكل صفاقة أعلنت «المانعة» أن الثورة تخلت عن عاصمتها! خرج المقاتلون من المدينة، وكانوا مئات قليلة. دافعوا طوال هذه المدة عن مدينة هائلة. كانوا سوريين، سوريين فقط، بل إن معظمهم حمصيون. حاصرهم العالم كله، وصمدوا لأكثر من سنتين ونصف سنة. لم تكن المعارضة السورية بينهم حين انسحبوا. كانوا مقاتلين فقط. لا يجيدون لغة المعارضة ولا تسودهم خيباتها، وكانوا يحملون رشاشات صغيرة، ومشوا وسط الدمار الهائل. لم يتكلموا كثيراً. فالمغادرون لحظة مغادرتهم لا يتكلمون عادة. الكل يعرف لماذا غادروا. السبب بسيط إلى حد الفاجعة. لقد جاعوا بعدما أمضوا شهوراً يأكلون أعشاباً بعضها سامّ. هل من عارٍ أوضح من هذا الانتصار؟

لم يدخل جيش النظام حمص لأنه هزم المقاتلين الجائعين، ولا لأنه دمّر المدينة بأكملها فوق رؤوس أهلها. دخلها لأن مئات قليلة من المقاتلين انسحبوا منها. قال النظام إن عدد المنسحبين 980 مقاتلاً. كم يبدو الإعلان عن هذا النصر وقحاً... هي وقاحة تشبه وقاحة العالم الذي تسبب في دمار حمص وجوع مقاتليها. فمدينة الركام هذه ما كانت لتموت لولا أن العالم كله أراد لها أن تموت. سبق أن انتصر النظام في القصير وفي يبرود، وهناك أيضاً قاتل معه «حزب الله». لكن «النصر» هناك كان مختلفاً. تواطأ مقاتلون وهانوا، وقاوضت كتائب إسلامية كتائب «حزب الله»، وكان مقاتلون غير سوريين يرابطون وينتظرون لحظة الانسحاب. «جبهة النصرة» لم تشعر بأن يبرود قدسها، وزهران علوش كان منشغلاً بتخزين المساعدات وحجبها عن السكان في الغوطة. وفيما وصل «حزب الله» إلى البلدتين كفت «النصرة» عن إرسال سيارات قتل الأبرياء في لبنان.

حمص بقيت حتى اللحظة الأخيرة عاصمة الثورة السورية كما كانت لحظة اشتعالها. لم تصبح يوماً عاصمة المعارضة، ولم تستقبل مقاتلين من غير السوريين. الثورة النقية التي لم تلوثها جبهات «النصرة» و «داعش» وكتائب علوش و«أحرار الشام». فالمقاتلون المنسحبون لم يكونوا إلا مقاتلين. لا كتائب ولا شارات ولا وحدات. كانوا أفراداً قليلين، وكثيرون منهم كنا حفظنا لهم وجوهاً من أيام التظاهرات. هل يذكر أحد منا التظاهرات في حمص، أيام كانت المدينة جدران وساحات وأطفال. وأيام كان عبدالباسط الساروط، منشد الثورة، هناك؟ لقد نسي العالم كله ذلك. نسي حلقات الرقص في ساحة الثورة، ومئات الآلاف من أبناء المدينة المبتسمة في حينه.

سنتان ونصف سنة وانقلبت حمص كتلة من الركام، لا أثر لجدار أو لساحة أو لطفل. عدد القتلى من أبناء المدينة يتجاوز عشرين ألفاً ومثله من المفقودين. هل من نصر أوضح من هذا النصر؟ وهل من وقاحة أجلى؟

القصير دُمرت بأكملها ويبرود دُمرت جزئياً أيضاً، لكن للهزيمة فيهما طعماً مختلفاً، هو طعم الهزيمة ذاتها. لم يُهزم السكان هناك، هُزمت الجيهات والكتائب الآتية من خارج سورية، وهُزم مقاتلون لا يجيدون الصمود. كانت حرباً بين أشرار على طرفي الجبهة. الثورة انكفأت إلى مخيمات اللاجئين، وبعض المقاتلين المحليين ماتوا قبل الهزيمة وأثناءها. في حمص الأمر لم يكن على هذا الشكل أبداً. الثورة استمرت تقاتل، والنظام أعلن انتصاره عشرات المرات ولم ينتصر. بقعة الدمار اتسعت ولم ينجُ بناء واحد من القذائف والبراميل. سنتان ونصف سنة من القتال والحصار. من المرجح أن مدينة في العالم كله لم تصمد لهذه الفترة الزمنية. في الحرب العالمية الثانية كانت الجيوش تتقاتل فتنهار المدن وتسقط في يد المتحاربين. وبيروت التي ليست أكبر من حمص، قاتلت الجيش الإسرائيلي لشهرين وسقطت بعدما خرج المقاتلون منها وكان عددهم عشرين ألفاً، ولم يكن الدمار شاملاً. أما حمص المدمرة بالكامل فخرج منها وفق النظام السوري 980 مقاتلاً جائعاً قاتلوا لسنتين ونصف سنة بلا انقطاع. شارك في الحرب عليهم جيش استمر بناؤه نحو خمسين سنة، ووحدات محترفة من خارج سورية، وشارك أيضاً العالم كله في الصمت على مأساتهم.

السلاح الذي كان في أيدي المقاتلين المنسحبين من حمص لا يُشبه السلاح. كان امتداداً لأجسامهم الضعيفة. هو تلك البندقية الضئيلة على ظهر عبدالباسط الساروط حين غادر المدينة. كلنا شاهدها وصمت. قادة المعارضة في قنادقهم في الخارج، وقادة الكتائب المحلية العاجزة عن نجدة حمص في الشمال وفي الشرق، واللاجئون في مخيماتهم حاولوا الاقتراب من شاشات التلفزيونات التي زودهم بها مانحو المساعدات. ليست سوى بندقية عادية قاتلت نحو سنتين ونصف سنة، وها هي تخرج اليوم من المدينة محمولة على يد صاحبها الذي كان منشد الثورة، وكان قبلها نجم المنتخب السوري لكرة القدم.

ليست حكاية انتصار وهزيمة، إنها قصة فناء مدينة. ويبدو أن النظام الخبيث لن يحتفل بدخوله حمص، ذاك أن لفناء المدينة وظيفة مختلفة هذه المرة. فقد أنجز الجيش مهمة جوهرية في حربه على حمص، والعالم كله صامت عن حقيقة أخرى غير حقيقة دمار حمص، صامت عن وظيفة هذا الدمار الهائل. مهمة لم يُنجزها جيش منذ أكثر من نصف قرن. إنها «الترانسفير»، هذا المصطلح الذي ابتكر لوصف ما أقدمت عليه المنظمات الصهيونية خلال ما سمته «حرب التحرير» وما سميناه نحن «النكبة».

«الترانسفير» في حالة حمص جاء أكثر دموية وإتقانه تفوق الأثمان التي دفعها الفلسطينيون حين أقدمت الهاغانا على اقتلاعهم من مدنهم وقراهم. وإذا كان العالم صمت في حينه وتواطأ على الفلسطينيين مدفوعاً بشعور بالذنب وبالتعويض عن جرائمه في حق اليهود، فعوّض مأساة بمأساة وجريمة بجريمة، فهو في الحالة الحمصية صمت لأنه جبان، وقبل بسبب حسابات أضيق. وغداً حين يصل عبدالباسط الساروط إلى ريف حلب أو ريف إدلب ويلتحق بـ «جبهة النصرة»، علينا أن نتذكر أن الرجل بقي سنتين ونصف سنة مقاتلاً حمصياً فقط. وقبلها كان منشداً ومغنياً، وأن العالم كله لم يقف إلى جانبه.

عن «الحياة» اللندنية